

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

نيويورك، ٣-٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠

ورقة عمل مقدمة من فلسطين لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ الصادر بشأن الشرق الأوسط عن مؤتمر الأطراف
في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها عام
١٩٩٥ والوثيقة الختامية لمؤتمر الدول الأطراف في المعاهدة لاستعراض المعاهدة
عام ٢٠٠٠

١ - ترحب فلسطين بالقرار الذي اتخذته اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة بإدراج
البند ١٦ من جدول الأعمال المعنون "استعراض سير المعاهدة حسبما هو منصوص عليه في
الفقرة ٣ من المادة الثامنة منها، مع مراعاة المقررات والقرارات التي اتخذها مؤتمر عام ١٩٩٥
لاستعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدتها والوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة
عام ٢٠٠٠".

٢ - وتؤيد فلسطين ورقات العمل المقدمة من المجموعة العربية وأعضاء مجموعة دول عدم
الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٣ - ويمثل استمرار وجود الأسلحة النووية وانتشارها أخطر تهديد لبقاء البشرية،
ولا سيما حينما يكون الانتشار في منطقة غارقة في النزاعات من جراء الاحتلال الحربي، مثل
الشرق الأوسط. ومن ثم، فمن الملح أن يضمن المجتمع الدولي إنشاء منطقة خالية من
الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن.



٤ - وهناك العديد من القرارات والورقات الدولية التي تدعو إلى النهوض بهذا الهدف والتي ينبغي ترجمتها إلى تدابير فعالة تضمن تحقيق هذا الهدف الهام للغاية؛ وقد اتخذت الجمعية العامة منذ عام ١٩٧٤ قرارات سنوية تدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ومنذ عام ١٩٧٩، اتخذت الجمعية العامة أيضا، سنويا قرارات تتناول معالجة خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط. كما يدعو قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) والفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) أيضا إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٥ - وفي عام ١٩٩٥، اعتمد مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها قرارا بشأن الشرق الأوسط. وفي الفقرة ٤ من قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، طلبت الدول إلى "دول الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، جميعها دون استثناء، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن وأن تخضع مرافقها النووية لكامل نطاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية". وعلى أساس ذلك المؤتمر، مُدّدت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى ودون تصويت في ذلك العام. وتجدد الطلب نفسه في الوثيقة الختامية (الجزء الأول) لمؤتمر الدول الأطراف في المعاهدة لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ التي أقرت أيضا بأن قرار عام ١٩٩٥ يبقى ساريا إلى أن تتحقق أهدافه وغاياته. وتصبر فلسطين على أنه ينبغي لمؤتمر الدول الأطراف في المعاهدة لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ أن يؤكد مجددا أن القرار المتخذ في عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط هو الأساس الذي قام عليه تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥ وأنه سيظل ساريا إلى أن تتحقق أهدافه وغاياته.

٦ - ومن المؤسف أنه بعد انقضاء ١٥ عاما، لا تزال أهداف وأولويات هذين المؤتمرين لم تتحقق. ولا تزال إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولم تخضع مرافقها النووية لكامل نطاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. والواقع أنه ما زال يتعين على إسرائيل الإعلان عن نيتها القيام بذلك والتخلي عن حيازة الأسلحة النووية. فالوضع الراهن يمثل الحاجز الرئيسي أمام تحقيق هدف عالمية الانضمام إلى المعاهدة وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وثمة عقبات رئيسية أخرى وهي مبدأ الكيل بمكيالين الذي اعتمده عدد من البلدان في التعاطي مع المسائل النووية الإقليمية. فلقد أدّت هذه السياسات والأعمال إلى تقويض مصداقية المعاهدة وفعاليتها، وبخاصة في مجال توفير الأمن إلى الدول الأعضاء في الشرق الأوسط. كما أضعفت الجهود الدولية المبدولة حتى الآن بغية تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار النووي واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٧ - وهذا ما يسبب قلقاً شديداً لدى جميع الدول في منطقتنا على اعتبار أنه يشكل تهديداً خطيراً على أمنها. بيد أنه يمثل مصدر قلق بوجه خاص بالنسبة إلى فلسطين وشعبها، ولا سيما بالنظر إلى سلوك إسرائيل كسلطة احتلال محاربة، وقد تبين على نحو ثابت أنها تتصرف بازدراء كلي إزاء القانون الدولي، علماً بأنها حظيت تكراراً بالحصانة من المساءلة الدولية عن تعدياتها المتكررة على سيادة دول أخرى وأراضيها. ومما يماثل ذلك في إثارة الانزعاج أن هناك العديد من التقارير بشأن حالات التسرب من المنشآت النووية الإسرائيلية في ديمونة، وزيادة حالات الإصابة بالسرطان في المناطق المحيطة بديمونة ووسط العاملين ومخاطر الزلازل أو التسرب الإشعاعي من مفاعلات ديمونة التي تجاوزت كثيراً عمرها التشغيلي. وعلاوة على ذلك، لا يتمتع المدنيون الفلسطينيون المقيمون داخل مدى التلوث بأية حماية من هذه التهديدات.

٨ - وفي هذا الصدد، نرى أنه من الأساسي ممارسة الضغط لتنفيذ الصفقة الشاملة بشأن تمديد المعاهدة لأجل غير مسمى الناشئ عن مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥، وبخاصة ما يتصل بالقرار المتعلق بالشرق الأوسط. ومع ذلك، فقد يؤدي تجاهل تنفيذ القرار إلى حدوث سباق للتسلح النووي في المنطقة، وهو احتمال مفرج إلى درجة لا يمكن تصورها. وينبغي أيضاً احترام الخطوات العملية الثلاث عشرة الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي، التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، بغية الحفاظ على مصداقية المعاهدة.

٩ - وسعياً للحفاظ على مصداقية المعاهدة وتحقيق عالميتها، ندعو مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ إلى اعتماد خطوات عملية فورية لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ والوثيقة الختامية لعام ٢٠٠٠ بشأن الشرق الأوسط. وقد يتطلب اعتماداً نهج استباقي استخدام جميع التدابير المتاحة أمام الدول الأطراف لتحقيق التنفيذ الفوري للقرار والوثائق المعنية، بما في ذلك اتخاذ الدول الأطراف إجراءات عملية محددة في دورة الاستعراض التالية في حالة عدم الامتثال.

١٠ - ويلزم توافر إرادة سياسية لتحقيق هذه الأهداف الهامة. وندعو بدايةً إلى تخصيص وقت محدد أثناء مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ من أجل استعراض تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥، والوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠. وعلاوة على ذلك، نرى أن المسألة موضوع البحث تستوجب إنشاء هيئة فرعية تابعة للجنة الرئيسية الثانية في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ للنظر في اقتراحات بشأن تنفيذ القرار المعني والتوصية بها.

١١ - وتعدّ المتابعة أمراً جوهرياً أيضاً. وفي هذا الصدد، نقترح إنشاء لجنة دائمة لمتابعة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالشرق الأوسط. ومن الضروري جداً أن تواكب الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف النبيل جهود على الصعيد القانوني للتوصل إلى وضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية، وذلك لكفالة الحماية النشطة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى حين الإزالة التامة لهذا النوع من الأسلحة.

١٢ - وبالإضافة إلى ذلك، ندعو الدول الأطراف إلى تقديم تقارير إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ بشأن الخطوات التي اتخذتها لتعزيز فرص تحقيق منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وإبداء آرائها بشأن تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها في مؤتمري عام ١٩٩٥ و عام ٢٠٠٠.

١٣ - ويكتسي هذا الجهد المنسق وهذه الخطوات العملية أهمية جوهريّة من أجل إحلال السلام والأمن في الشرق الأوسط. وأي شيء أقل من ذلك سيؤدي إلى تقويض أسس المعاهدة ويهدد بجعلها لاغية، مما قد يدفع بالمنطقة إلى هاوية الدمار الشامل.

١٤ - ولا يمكن تحقيق السلام والأمن والاستقرار في منطقتنا في ظل تطوير الأسلحة النووية وحيازتها وتخزينها. ولا يمكن تحقيق أي منها في ظل وجود احتلال فاضح في التوازن على مستوى القدرات العسكرية، وبخاصة عن طريق حيازة الأسلحة النووية، لا سيما عندما تكون الحيازة قائمة على حجة كاذبة بوجود تهديدات مزعومة. ويجب أن يكون هذا الهدف الحيوي متضافراً تضافراً كاملاً مع الجهود المتواصلة لتحقيق السلام من خلال إنهاء الاحتلال الحربي الذي تمارسه إسرائيل منذ أكثر من أربعة عقود، والذي فرض دوماً أكثر التهديدات خطورة على الأمن والسلام في المنطقة وتسبب تكراراً في انتهاك حقوق الشعوب الخاضعة له. وبالمثل، يجب ألا يُربط التخلص من برنامج الأسلحة المدمّرة هذا بأي شروط مسبقة؛ فالامتنال ينبغي ألا يكون اختيارياً. ويتعين بالأحرى أن يكون الامتنال ضرورة إقليمية وعالمية لا تسمح بأي استثناءات.